دور بنك الجزائر في تعبئة الموارد المالية للميزانية العمومية خلال الفترة 2016-2022

The role of the Bank of Algeria in mobilizing financial resources for the public budget during the period 2016-2022

د. حمزة شودار[1] / مخبر الشراكة والاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفضاء الاورومغاربي

جامعة سطيف1 (الجزائر)، hamza.chouder@univ-setif.dz

تاريخ الاستلام: 2023/04/06 تاريخ القبول: 2023/05/24 تاريخ النشر: 2023/06/09

ملخص

يمثل بنك الجزائر البنك المركزي في النظام المصرفي والنقدي الجزائري؛ مما يخوله الاضطلاع بدور الإشراف على السياسة النقدية وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية الكلية المرسومة وفي إطار الأهداف المسطرة له في قانون النقد والقرض بالحفاظ على القدرة الشرائية للوحدة النقدية داخليا وخارجيا وضبط حجم الكتلة النقدية كما ونوعا.

غير أن تلك الأهداف مرتبطة بتمتع بنك الجزائر بدرجة من الاستقلالية عن قرارات الجهاز التنفيذي الحكومي، يما يتيح له اتخاذا القرارات بناء على التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وخاصة منها عمليات تمويل عجز الموازنة العامة أو توفير الإيرادات ونعبئة الموارد اللازمة لسير المصالح العمومية بحكم أنها أعباء حكومية وليست من وظائف المصرفية المركزية.

يهدف البحث إلى حصر مختلف الأدوار التي قام بنك الجزائر في التعبئة المباشرة أو غير المباشرة للموارد المالية في الميزانية العمومية الجزائرية خلال الفترة 2010-2022؛ وتحليل آلياتها وأهدافها مقارنة مع التزامات بنك الجزائر القانونية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية : المصرفية المركزية، عجز الموازنة، بنك الجزائر، المؤسسات الاقتصادية العمومية

تصنيف JEL : L53 ؛ L78

Abstract:

The Bank of Algeria represents the central bank in the Algerian banking and monetary system. This grants it the authority to supervise monetary policy in accordance with the requirements of the overall economic policy and within the framework of the objectives outlined in the Law on Monetary and Lending Policies. Its responsibilities include preserving the purchasing power of the currency domestically and internationally, as well as controlling the size and type of the money supply.

However, these objectives are linked to the degree of independence enjoyed by the Bank of Algeria from the decisions of the executive branch of the government. This allows it to make decisions based on changes in macroeconomic indicators, particularly those related to financing the general budget deficit or providing revenues and resources necessary for public interests. These responsibilities fall under government burdens and are not within the purview of central banking functions.

The aim of this paper is to identify the various roles played by the Bank of Algeria in directly or indirectly mobilizing financial resources for the Algerian public budget during the period from 2010 to 2022. It also seeks to analyze the mechanisms and objectives of these roles in comparison to the legal and economic commitments of the Bank of Algeria.

Keywords: *Central banking, budget deficit, Bank of Algeria, public economic entreprises*

Jel Classification Codes : *L53 ; L78*

[1] المؤلف المرسل: د. حمزة شودار ، الإيميل: hamza.chouder@univ-setif.dz

I- تمهيد :

يمثل بنك الجزائر البنك المركزي في النظام المصرفي والنقدي الجزائري؛ مما يخوله الاضطلاع بدور الإشراف على السياسة النقدية وفقا لمتطلبات السياسة الاقتصادية الكلية المرسومة وفي إطار الأهداف المسطرة له في قانون النقد والقرض بالحفاظ على القدرة الشرائية للوحدة النقدية داخليا وخارجيا وضبط حجم الكتلة النقدية كما ونوعا.

غير أن تلك الأهداف مرتبطة بتمتع بنك الجزائر بدرجة من الاستقلالية عن قرارات الجهاز التنفيذي الحكومي، بما يتيح له اتخاذا القرارات بناء على التغيرات في المؤشرات الاقتصادية الكلية، وخاصة منها عمليات تمويل عجز الموازنة العامة أو توفير الإيرادات وتعبئة الموارد اللازمة لسير المصالح العمومية بحكم أنها أعباء حكومية وليست من وظائف المصرفية المركزية.

يمثل مبدأ احتكار الإصدار النقدي الذي تتمتع به البنوك المركزية مبدأ اقتصاديا تتوحد فيه جميع الأنظمة النقدية في العالم؛ والغاية منه أساسا تنظيم الإصدار النقدي بما يلائم الوضعية الاقتصادية في الدولة؛ تضخمية أو انكماشية؛ كإقرار بأهمية الظاهرة النقدية في الاقتصاد وما يمكن لها أن تؤثر به من انعكاسات إيجابية أو سلبية على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

في الجزائر؛ تم الاقرار بمبدأ المصرفية المركزية انطلاقا من أول إصدار لقانون النقد والقرض سنة 1990 ؛ حيث اعتمدت السياسة النقدية لتحقيق الشق النقدي من السياسة الاقتصادية الكلية بجانب السياسة المالية للحكومة؛ وأوكل لبنك الجزائر تنظيم أدواتها وآلياتها وقنواتها كسلطة تتمتع بالاستقلالية في القرار والاختصاص.

غير أن تلك الاستقلالية تراجعت تباعا عن طريق التعديلات التي مسّت قانون النقد والقرض؛ والتي أخلت بأهم مبدأ في استقلالية بنك الجزائر والمتمثل في سلطة قرار الإصدار النقدي؛ سواء لتمويل عجز الموازنة العامة أو عجز المؤسسات الاقتصادية العمومية؛ الأمر الذي أعاد بنك الجزائر للقيام بدور إضافي كان معهودا له قبل الإصلاح النقدي سنة 1990؛ باعتباره ممولا للعجز العام للدولة ومؤسساتها الاقتصادية.

I.1- إشكالية البحث:

انطلاقا مما سبق؛ فإن البحث يهدف للإجابة عن التساؤل الرئيس الآتي:

كيف تحوّل بنك الجزائر لمصدر لتعبئة الموارد المالية للدولة؟ وما تأثير ذلك على تحقيق أهداف بنك الجزائر النقدية والاقتصادية؟

وتتفرع الإشكالية الرئيسة للأسئلة الجزئية الآتية:

- كيف ساهم بنك الجزائر في توفير الموارد المالية للدولة ومؤسساتها الاقتصادية العمومية؟
- كيف تراجعت استقلالية بنك الجزائر في التحكم في الإصدار النقدي وإدارة السياسة النقدية؟

I.2- فرضية الدراسة:

يقوم البحث على الإجابة على الفرضية الرئيسة الآتية:

- تمثل تعبئة الموارد المالية للدولة دورا جديدا للبنوك المركزية، لا يتنافى مع استقلاليتها ولا يتعارض مع تحقيق أهدافها النقدية والاقتصادية.

I.3- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى تسليط الضوء على الدور الذي لعبه بنك الجزائر في تمويل خزينة الدولة سواء تعلق الأمر بعجز الموازنة العامة أو الخسائر المتراكمة للمؤسسات الاقتصادية العمومية، والتعرف على الآليات التي مارس بها هذه الوظيفة المستحدثة في النظام النقدي الجزائري وذلك من خلال الإجراءات المعلنة عن طريق برامج التمويل غير التقليدي أو عن طريق وظيفته التقليدية في التحكم في القدرة الشرائية للوحدة النقدية، أو بصفته مؤسسة عمومية مملوكة للدولة.

I.4- أهمية البحث:

- استعراض آليات وبرامج التمويل التي قدمها بنك الجزائر لتوفير الموارد المالية للحكومة وخزينة الدولة؛
- الوقوف على الآثار السلبية أو الإيجابية للدور الجديد لبنك الجزائر؛
- تقييم عمليات تعبئة الموارد المالية لأجهزة الدولة عن طريق بنك الجزائر.

I.5- الدراسات السابقة:

يظهر المسح البيليوغرافي أنه لا توجد دراسات خصصت لحصر آليات بنك الجزائر في تمويل الخزينة العمومية؛ وبالنظر لما توفر لدى الباحث من مصادر فإن الدراسات السابقة في الموضوع العام ركزت على التمويل غير التقليدي الذي تم إقراره وفقا للقانون 17-10 لسنة 2017 المتضمن تعديل الأمر 03-11 المتعلق بقانون النقد والقرض؛ من خلال البحث في تأثيراته المحتملة أو المحققة على مختلف المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري (النمو الاقتصادي؛ معدل التضخم؛ معدل البطالة؛ أسعار الصرف؛ الطلب عل النقود؛ العجز العام).

في حين يهدف هذا البحث إلى حصر مختلف الإجراءات التي قام بها بنك الجزائر من أجل تعبئة الموارد المالية للدولة ممثلة في الخزينة والمؤسسات العمومية؛ سواء تعلق الأمر بعمليات التمويل غير التقليدي أو غيرها، مع تحليل لآلياته ونتائجه ومحاولة إبراز تأثيرها على بنك الجزائر ووظائفه وأهدافه المحددة وفقا لقانون النقد والقرض.

II : بنك الجزائر؛ الأهداف والوظائف:

II .1 -1 تأسيس بنك الجزائر: تم تأسيس البنك المركزي الجزائري مباشرة بعد نيل الاستقلال؛ حيث صدر المرسوم رقم 62-144 بتاريخ 13 ديسمبر 1962 المتضمن إنشاء البنك المركزي الجزائري كمؤسسة عمومية أوكلت لها مهام "توفير الظروف الأكثر ملاءمة لتنمية منظَّمةِ الاقتصاد الوطني، والحفاظ عليها في ميدان النقد والقرض والصرف، من خلال ترقية استعمال موارد الإنتاج في البلاد، مع الحرص على ضمان الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد". (المرسوم رقم 62-144 المتعلق بإنشاء البنك المركزي ، المادة36). وبتاريخ 14 أفريل 1963 تم إصدار العملة الوطنية ممثلة في "الدينار الجزائري". استكمالا لمظاهر السيادة النقدية للدولة الجزائرية المستقلة.

II . 2 -2 تعريف بنك الجزائر: عرَّف الأمر رقم 03-11 بنك الجزائر على أنه:"مؤسسة وطنية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي، ويعد تاجرا في علاقاته مع الغير"، وتعود ملكية رأسماله كلِّه إلى الدولة الجزائرية. (الأمر 03 - 11، المواد9-10)

ويتكون بنك الجزائر من مجموعة من الهياكل التي تتوزع على:

أ. **مجلس إدارة بنك الجزائر:** ويمثل الهيئة التي تدير بنك الجزائر، ويخول له اتخاذ كافة الإجراءات التنظيمية والتسييرية التي تنظم مؤسسة بنك الجزائر. (الأمر 03 - 11، المواد 18 - 19)

ب. **مجلس النقد والقرض:** يمثل السلطة النقدية في الدولة، وتتمثل مهمته الأساسية في الإدارة النقدية واتخاذ التدابير والإجراءات المتعلقة بالسياسات النقدية والتحكم في المؤشرات النقدية . (الأمر 03 -11، المواد 58- 62) .

ج. **اللجنة المصرفية:** وتمثل سلطة الرقابة والإشراف المصرفي حيث تهدف إلى وضع القواعد والمعايير الرقابية والاحترازية الضرورية لسلامة وأمن النظام المصرفي والسهر على ضمان احترام البنوك والمؤسسات المالية للأحكام التشريعية والتنظيمية المطبَّقة عليها. (الأمر 03- 11، المادة 105)

II .3 - أهداف بنك الجزائر

وضح الأمر رقم 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أهداف بنك الجزائر حيث نصت المادة 35 منه على أنها "توفير أفضل الشروط والحفاظ عليها لنمو سريع للاقتصاد مع السهر على الاستقرار الداخلي والخارجي للنقد" (الأمر 03- 11، المادة 35) إضافة إلى تحقيق "الاستقرار النقدي والمالي... والتأكد من سلامة النظام المصرفي وصلابته" ضمن مهام بنك الجزائر. (الأمر10 - 04، المادة 35)

II .4 - وظائف بنك الجزائر

تتلخص وظائف بنك الجزائر حسب ما هو موضح بالأمر 03-11 في النقاط التالية:

أ. **الإصدار النقدي:** يحتكر بنك الجزائر عملية الإصدار النقدي حيث يعتبر الهيئة الوحيدة المخول لها هذه المهمة (الأمر03- 11، المادة 2) والتي يقوم بها بناء على توفر مقابلات الكتلة النقدية التي حدد الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض عناصرها في: (الأمر 03 - 11، المادة 38)

- السبائك الذهبية والنقود الذهبية؛
- العملات الأجنبية؛
- سندات الخزينة؛
- سندات مقبولة تحت نظام إعادة الخصم أو الضمان أو الرهن.

وبذلك فإن عناصر التغطية التي يصدر في مقابلها بنك الجزائر النقود القانونية تتمثل فيما يحوزه من أرصدة من الذهب والعملات الأجنبية، والقروض للخزينة العمومية والقروض للاقتصاد.

ب. **بنك الحكومة:** بصفته بنكا للحكومة يقوم بنك الجزائر بالعمليات الآتية:

- **الوكيل والمستشار المالي للحكومة:** حيث يعتبر بنك الجزائر مستشارا للحكومة ووكيلا لها تلجأ إليه في القضايا المتعلقة بالجوانب المالية والنقدية للدولة، سواء في معاملاتها والتزاماتها المالية المحلية والأجنبية. (الأمر 03- 11، المواد36، 49، 50)

ج. **بنك البنوك:** بصفته بنكا للبنوك:(الأمر 03- 11، المواد62، 82- 90، 103، 108- 109، 56، 40- 43)

- الإشراف على تنظيم الجهاز المصرفي:
- وضع مختلف المعايير والمقاييس المتعلقة بتنظيم عمليات البنوك:
- الرقابة المكتبية والميدانية على حسابات المصارف:.
- القيام بعملية المقاصة بين البنوك وتنظيمها.
- دور المقرض الأخير للجهاز المصرفي:
- الرقيب على النشاط الائتماني للمصارف:

III- آليات بنك الجزائر في تعبئة الموارد المالية للخزينة العمومية

يستعرض البحث في هذا الجزء؛ الآليات التي استخدمها بنك الجزائر في توفير الموارد المالية للخزينة العمومية بعد الصدمة البترولية 2014 وبداية أزمة عجز الميزانية العامة ابتداء من سنة 2016 والتي فاقم منها نضوب موارد صندوق ضبط الموارد الذي كان المصدر الأساسي لتمويل العجز العام خلال الفترة 2002-2016، حيث تتمثل هذه في الآليات في:

III .1 - أرباح بنك الجزائر: يعتبر بنك الجزائر وفق مفهوم المادة التاسعة من قانون النقد والقرض مؤسسة وطنية تمتلك الدولة رأسماله؛ كما أنه يأخذ صفة التاجر في تعاملاته مع الغير؛ وبناء على ذلك فإن الأرباح التي يمكن أن يحققها جراء العمليات المالية والتجارية التي يقوم بها تعود للخزينة العمومية (الأمر 03 - 11، المادة 28).

لا يعتبر بنك الجزائر مؤسسة هادفة للربح بالأساس؛ غير أن طبيعة الأنشطة التي يمكن أن يقوم بها في إدارة احتياطات الصرف وتوظيف أمواله الخاصة هي التي مكنته من تحقيق معدلات ربحية؛ إلا أن تحقيقه الأرباح عن طريق قيامه بمهامه ووظائف الأساسية في إدارة السياسة النقدية والرقابة والإشراف المصرفي هو نتيجة عرضية وليست هدفا في حد ذاته؛ لهذا فإن تقييم أداء البنوك المركزية لا يرتبط بحجم الأرباح المحققة بل بمدى تمكنها من التحكم في المستوى العام للأسعار وتحقيق الاستقرار النقدي والمالي.(Archer & Moser-Boehm, 2013)

وفي هذا السياق فإن ربحية بنك الجزائر تتأثر عادة بحجم السيولة في النظام المصرفي؛ فكلما زادت حاجة البنوك والمؤسسات المالية للسيولة ولجأت للبنك المركزي فإن عوائده تزيد والعكس؛ ويمكن تلخيص أهم مصادر العوائد المالية لبنك الجزائر في: (الأمر 03- 11، المواد 39 -40، 44 - 46، 53- 54)

- العمليات على الذهب ولا سيما بالشراء والبيع والاقتراض والرهن وذلك نقدا وآجلا.
- إدارة احتياطات الصرف وتوظيفها؛
- عمليات البيع والخصم وإعادة الخصم للسندات والأرواق المالية في الأسواق المالية الدولية أو المحلية؛
- القروض المكفولة بضمانات لصالح البنوك التجارية؛
- عمليات السوق المفتوحة؛
- عمليات تمويل الخزينة العمومية؛
- عمليات توظيف أمواله الخاصة في شكل أموال غير منقولة أو عقارات أو سندات صادرة أو مكفولة من الدولة أو صادرة عن هيئات مالية أو عمليات تمويل ذات فائدة اجتماعية ووطنية؛
- عمليات إعادة التمويل عن طريق الإقراض المباشر أو بمقابل أو خصم الأوراق التجارية لصالح البنوك التجارية؛
- عمليات الصرف على العملات الأجنبية بيعا وشراء في السوق النقدية .
- الغرامات والجزاءات والعقوبات المالية أو تصفية الرهون والرهون الحيازية التي تقع على عاتق البنوك والمؤسسات المالية جراء المخالفات أو التخلف عن السداد والمنصوص عليها في الأنظمة والقوانين المصرفية.

حددت المادة 28 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض والتي تم تعديلها بموجب قانون المالية لسنة2017 (قانون المالية 2017، المادة 102)طريقة حساب أرباح بنك الجزائر؛ حيث يتم إقفال الحسابات السنوية بتاريخ 31 ديسمبر و"تتحدد الأرباح الصافية بالنتائج الصافية من الاهتلاكات والأعباء والمؤونات؛ حيث يتم اقتطاع وجوبا نسبة 10% من هذه الأرباح لفائدة الاحتياطي القانوني في حدود مبلغ يساوي مبلغ رأس المال. ويدفع الرصيد إلى الخزينة العمومية بعد تخصيص المبالغ التي يرى مجلس الإدارة أنها ضرورية لتكوين المؤونات التي حددت عتبة قيمتها بثلاثة أضعاف قيمة الرأسمال وباقي الاحتياطات عامة وخاصة. يمكن لمجلس الإدارة أن يقرر كذلك الدفع الكلي للرصيد المتبقي بعد القيام بالاقتطاعات الإجبارية لصالح الخزينة".

في حين نصت المادة 28 مكرر من نفس التعديل أن أي خسائر تسجل يتم تعويضها عن طريق الاحتياطات الخاصة والعامة وحتى القانونية؛ وفي حال تجاوزت الخسائر قيمة مجموع الاحتياطات فإن الخزينة العمومية تتولى تغطية بقية الخسائر في أجل 3 أشهر .

يوضح البيان الآتي تطور أرباح بنك الجزائر التي استفادت منها الخزينة العمومية منذ سنة 2012 إلى غاية سنة 2021 مقارنة بأهم مصادر تمويل الأخرى:

الشكل رقم 01: توزيع أهم موارد الموازنة العامة للجزائر 2012 - 2021

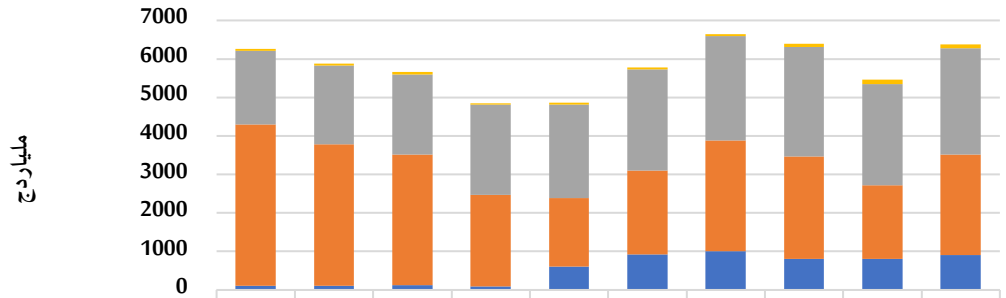

	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
عوائد المؤسسات العمومية	53,2	52,6	59,8	38,7	56,4	50,2	39,5	85,9	115,8	111,2
العوائد الجبائية	1908,6	2031	2091,4	2354,7	2422,9	2630	2711,8	2843,5	2625,2	2761,8
عوائد المحروقات	4184,3	3678,1	3388,4	2373,5	1781,1	2177	2887,1	2668,1	1921,6	2609,2
أرباح بنك الجزائر	115,3	112,1	122,7	88,7	610	919,8	1000	800	800	900,4

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر 2012-2021

من الشكل البياني السابق؛ يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

- الارتفاع الكبير لأرباح بنك الجزائر المحولة للخزينة العمومية ابتداء من سنة 2016؛ والذي تزامن مع تراجع محسوس في عوائد الجباية البترولية؛ حيث يمكن ملاحظة أن قيمة التراجع في الجباية البترولية (-592.4 مليار دج) مقارنة بسنة 2015 قد تم تعويضها عن طريق أرباح بنك الجزائر التي سجلت سنة 2016 قيمة 610 مليار دج مقارنة ب 88.7 مليار دج سنة 2015؛
- يعود بالأساس الارتفاع الكبير لأرباح بنك الجزائر المحولة للخزينة العمومية ابتداء من سنة 2016 إلى الأرباح المحققة في السنوات السابقة من تغيرات سعر الصرف الذي شهد تخفيضا متتاليا منذ سنة 2013 من 78 دج إلى 115 دج لـ 1 دولار أمريكي و من 106 دج إلى 137 دج لـ 1 أورو، وهو عملية تخفيض قام بها بنك الجزائر في إطار إجراءات السياسة النقدية ومحاولة كبح قيمة الواردات القياسية في تلك الفترة؛ (nour meddahi, 2017)
- إضافة إلى بداية التحول الهيكلي لسيولة النظام المصرفي الجزائري من حالة الفائض الذي استمر منذ سنة 2002 إلى حالة نقص السيولة ابتداء من سنة 2015 كانعكاس للصدمة البترولية 2014 مما يحفز لجوء البنوك والمؤسسات المالية إلى حصول على خدمات المقرض الأخير؛

- وفي جانب ثالث دخول حيز التنفيذ التعديل المتعلق بحساب أرباح بنك الجزائر بنهاية 2016 والذي سقف قيمة المؤونات بثلاثة أضعاف قيمة رأس المال وتحويل باقي الرصيد إلى الخزينة العمومية؛
- من ناحية محاسبية شكلت أرباح بنك الجزائر منذ 2016 قيما معتبرة مقارنة ببقية موارد الميزانية العمومية في الجزائر وأصبحت تمثل مصدرا رئيسا لتمويل عجز الموازنة العامة؛ إذ سجلت كمتوسط عام 14% من إجمالي إيرادات الميزانية العمومية في آخر 6 سنوات 2016-2021، وبالمقارنة مع الموارد التقليدية للميزانية فقد مثلت 36%من إيرادات الجباية البترولية و31% من إيرادات الجباية العادية لنفس الفترة؛ وبالمقارنة مع عوائد بقية المؤسسات العمومية فقد بلغت 25 ضعفا سنة 2018 (1000 مليار دج مقارنة ب 39.5 مليار دج)؛
- من غير المفهوم العلاقة العكسية بين حجم احتياطات الصرف وحجم أرباح بنك الجزائر؛ حيث يفترض أن من أهم مصادر ربحية بنك الجزائر هو توظيفات احتياطي الصرف بحسب المادة 40 من الأمر 03-11؛ إلا أن قيم الربحية المسجلة قبل سنة 2016 والتي شهدت فيها احتياطات الصرف نموا مطردا منذ سنة 2002 إلى غاية 2013 حيث بلغت 198 مليار دولار، لا تعكس حجم تلك الاحتياطات وتوظيفها؛ في حين أن ربحية بنك الجزائر بدأت تسجل أرقاما معتبرة بالموازاة مع تراجع احتياطات الصرف؛ مما يُفسَّر بالتأثير المحدود لاحتياطي الصرف على ربحية بنك الجزائر.

III .2 - توظيف الأموال الخاصة لبنك الجزائر: تنص المادة 53 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على إمكانية توظيف بنك الجزائر لأمواله الخاصة (رأس المال والمؤونات والاحتياطات) في شكل:

- أموال غير منقولة كالعقارات؛
- في شكل سندات صادرة أو مكفولة من الدولة؛
- في شكل عمليات تمويل ذات فائدة اجتماعية ووطنية؛
- في شكل سندات صادرة عن هيئات دولية.

يتم توظيف الأموال الخاصة لبنك الجزائر في البندين الأولين دون أي شرط؛ ولا يمكن أن تتجاوز قيمة التوظيف في البندين الأخيرين 40% من الأموال الخاصة إلا بعد موافقة مجلس النقد والقرض.

ومن خلال تتبع الوظعية الشهرية لميزانية بنك الجزائر؛ يظهر جليا أن بنك الجزائر لم يلجأ لتوظيف أمواله الخاصة في أي شكل من الأشكال الواردة أعلاه؛ إلا في الفترة الأخيرة بعد الصدمة البترولية؛ مما يفسر بأنه مساهمة من بنك الجزائر في تمويل حاجيات الميزانية العامة بعد تراجع إيراداتها وليس بهدف تحقيق ربحية معينة. والجدول الآتي يوضح فترات التوظيف وحجم الأموال الخاصة المعبأة لذلك:

الجدول رقم 01: حجم توظيف الأموال الخاصة لبنك الجزائر

الفترة	حجم التوظيف
سبتمبر 2017 - أفريل 2018	300 مليار دج
فيفري 2021	250 مليار دج
مارس 2021- نوفمبر 2022	520,207 مليار دج

المصدر: الوظعية الشهرية لبنك الجزائر سبتمبر 2017- نوفمبر 2022

وفي هذا الشأن تجدر الإشارة أن بنك الجزائر ومن أجل زيادة حجم الأموال الخاصة الموجهة للتوظيف مع وجود السقف المحدد ب 40% للتمويلات ذات الفائدة الاجتماعية والوطنية قام برفع رأسماله من 300 مليار دج إلى 500 مليار دج ابتداء من شهر ماي 2017. (بنك الجزائر، ماي 2017)

مقارنة بإيرادات الميزانية العمومية؛ فإن عملية التوظيف الأولى والتي تزامنت مع تفاقم أزمة انخفاض أسعار النفط؛ حيث موّلت الخزينة العمومية ب 5% من إجمالي الإيرادات؛ في حين أن التوظيف خلال سنتي 2021 – 2022 والذي كان متزامنا مع الانعكاسات السلبية لجائحة كورنا على الاقتصاد الجزائري؛ إذ وفّر موارد مالية تقارب 8% من إجمالي إيرادات الميزانية للسنتين المعنيتين. (بنك الجزائر، 2021، صفحة 94)، علما أنه كان في مقابل سندات دين عمومية لأجل 3 سنوات. (FMI, DEC 2021, p. 9)

إن دور بنك الجزائر في تعبئة الموارد المالية للخزينة العمومية من خلال الأرباح المدفوعة وتوظيفات أمواله الخاصة في شكل تمويلات مباشرة أو شراء سندات الدين العمومية؛ قد أسهم بحوالي 22% من الموارد المالية للخزينة العمومية في آخر سنتين. وهي قيم مالية جد معتبرة تمثل بدائل تمويل منخفضة التكلفة للخزينة العمومية ؛ غير أنها قد تشكل أعباء على ميزانية بنك الجزائر لكونها تشكل عناصر الكتلة النقدية ومقابلاتها، وما لذلك من تأثير في مستويات التحكم في العرض النقدي المتداول.

III .3 - تسبيقات بنك الجزائر للخزينة العمومية: تنص المادة 46 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض على إمكانية منح بنك الجزائر للخزينة العمومية مكشوفات بالحساب الجاري لمدة لا تتجاوز 240 يوما أثناء سنة مالية في حدود 10% من إيرادات الميزانية المثبتة للسنة السابقة. وهي مادة مستحدثة في الأمر 03-11 مقارنة بقانون النقد والقرض 90-10 وتمثل في الأساس استثناء عن قاعدة استقلالية البنوك المركزية التي توجه بضرورة منح سلطة الإصدار وإدارة العرض النقدي للبنك المركزي حصرا.

تم لجوء الخزينة العمومية لبنك الجزائر من أجل التمويل وفقا للمادة 46 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض في 3 مراحل أساسية من جوان 2016 إلى غاية جويلية 2021ظ؛ حيث كانت المرحلتين الأولتين كاستجابة لعجز مؤقت للخزينة العمومية بعد تراجع أسعار البترول أما المرحلة الثالثة فكانت متزامنة مع الحاجة لموارد مالية لمواجهة أزمة جائحة كورونا، ويوضح الجدول الآتي ذلك:

الجدول رقم 02: تسبيقات بنك الجزائر للخزينة العمومية وفقا للمادة 46 من الأمر 03-11

الفترة	قيمة المكشوفات المسحوبة	إيرادات ميزانية السنة السابقة	أقصى حد ممكن للاقراض
جوان 2016 - نوفمبر 2016	280 مليار دج	5110.1 مليار دج	511.01 مليار دج
جانفي 2017 – جويلية 2017	276 مليار دج	6182.8 مليار دج	618.28 مليار دج
جانفي 2021- جويلية 2021	335 مليار دج	6289.7 مليار دج	628.97 مليار دج
مارس 2021	300 مليار دج	6289.7 مليار دج	628.97 مليار دج
ماي 2021	300 مليار دج	6289.7 مليار دج	628.97 مليار دج

المصدر: الوضعية الشهرية لبنك الجزائر للأشهر المعنية، التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017. ص.117

تؤكد تواريخ المرحلتين الأوليتين؛ أن بنك الجزائر بدأ بتمويل الخزينة العمومية مباشرة بعد تفاقم عجز الميزانية العمومية؛ والذي بدأ انطلاقا من سنة 2014؛ حيث تم تمويله ابتداء عن طريق صندوق ضبط الإيرادات حتى فيفري 2017 أين سجل رصيدا معدوما. (MEROUANI & ZOURDANI, 2022, p. 71)

بعد نضوب صندوق ضبط الإيرادات؛ بدأت مشكلة عجز الموازنة تبرز بقوة خاصة مع الحجم المعتبر للنفقات العمومية بفعل السياسة الاجتماعية للحكومة؛ وكذلك للخسائر المتراكمة في عدة مؤسسات اقتصادية عمومية؛ أصبح البحث عن موارد بديلة لصندوق ضبط الإيرادات أمرا إلزاميا؛ وفي هذا السياق لجأت الخزينة العمومية إلى بنك الجزائر الذي قام بتوفير تمويلات معتبرة خلال المرحلة 2016-2021.

حيث تحصلت على تمويل لـ 12 شهرا بين سنتي 2016-2017 بغلاف مالي بلغ 280 مليار دج؛ ثم أثناء أزمة جائحة كورونا استفادت الخزينة العمومية تسبيق لمدة 7 أشهر بقيمة 335 مليار دج، وتخلل الفترة تسبيقين لشهرين متعاقبين قيمة كل واحد منهما 300 مليار دج؛ ليبلغ إجمالي التسبيقات شهر ماي 935 مليار دج وهو مبلغ يمثل 15% من إيرادات ميزانية السنة السابقة المتوقعة؛ أما مقارنة بالمثبتة فهو يتجاوز 16.5% (الإيرادات الحقيقية 5640.9 مليار دج). وهو ما يعني تجاوز المادة 46 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض التي سقفت العملية في حدود 10% للمكشوفات على الحساب لصالح الخزينة العمومية.

III .4 - التمويل غير التقليدي: برغم الحجم المعتبر من الموارد المالية التي قام بنك الجزائر بتعبئتها من ميزانيته لصالح الخزينة العمومية خلال سنتي 2016-2017 والتي بلغت في مجموعها 2385.8 مليار دج (17 مليار دولار) من ضمنها أرباح محولة تقدر بـ 1529.8 مليار دج (11 مليار دولار)؛ إلا أنها لم كافية لتغطية العجز العام والالتزامات المالية للحكومة.

تم بتاريخ 11 أكتوبر إصدار القانون رقم 17-10 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض، والذي نص على تعديل المادة 45 من الأمر 03-11 لتسمح لبنك الجزائر وبشكل استثنائي لمدة 05 سنوات بشراء سندات الخزينة مباشرة من الخزينة العمومية وذلك لغايات:

- تغطية احتياجات تمويل الخزينة العمومية؛
- تمويل الدين العمومي الداخلي؛
- تمويل الصندوق الوطني للاستثمار.

على أن يهدف برنامج التمويل غير التقليدي في نهاية فترة 05 سنوات إلى تحقيق توازنات خزينة الدولة وتوازن ميزان المدفوعات.

تم استخدام التمويل غير التقليدي في الجزائر مباشرة بعد المصادقة على القانون 17-10؛ ابتداء من شهر أكتوبر 2017؛ وتم تجميد العمل به شهر جانفي 2019 بقرار سياسي وليس بنص قانوني، مع العلم أن فترة العمل به انتهت شهر أكتوبر 2022 تاريخ انتهاء فترة 05 سنوات المنصوص عليها ضمن القانون نفسه.

مع نهايـة جانفي 2019 استفادت الهيئات المعنية بمخصصات التمويل غير التقليدي من غلاف تمويلي إجمالي قدره 6556.2 مليارد ج وبتواريخ استحقاق غير معلنة، وهو مبلغ يتجاوز المتوسط العام لإيرادات الميزانية العامة للدولة منذ سنة 2010. وتم توزيعه وفقا للآتي: (Banque D Algerie, fev 2019)

- 2470 مليار دج لتمويل عجز الميزانية العمومية؛
- 1813 مليار دج لتمويل الدين الداخلي؛
- 2273 مليار دج لتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، من ضمنها 500 مليار دج لتمويل عجز الصندوق الوطني للتقاعد؛

والشكل الآتي يوضح توزيع مخصصات التمويل غير التقليدي ؛ حيث خصص 38% من الغلاف المالي إلى تمويل عجز الميزانية، و 35% لتمويل الصندوق الوطني للاستثمار، و27% لتسديد الدين الداخلي.

الشكل رقم 02: توزيع التمويل غير التقليدي جانفي 2019

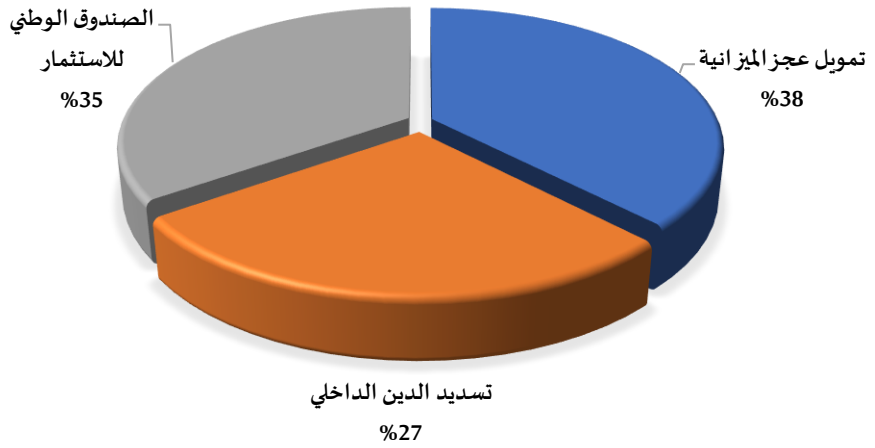

Source ; banque d'algerie , communique point de situation sur le financement non conventionnel, 2019, pp.3-4.

حتى نهاية العمل بالتمويل التقليدي جانفي 2019 لم يتم توظيف إلا ما قيمته 3124.2 مليار دج أي 47.7% من إجمالي الإصدار النقدي المقدر 6556.2 مليار دج؛ غير أن إعلان إلغاء العمل بالتمويل غير التقليدي اقتصر على عدم القيام بإصدار نقدي جديد، بيد أن الفائض المتبقي من الغلاف المخصص تم الاستمرار في استخدامه إلى غاية سنة 2021، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم03: تطور حجم التمويل غير التقليدي 2017 - 2021

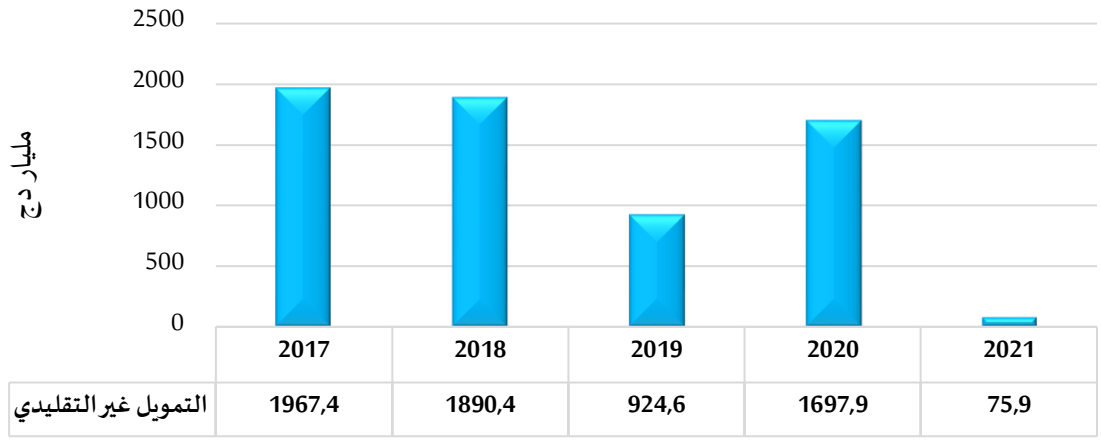

	2017	2018	2019	2020	2021
التمويل غير التقليدي	1967,4	1890,4	924,6	1697,9	75,9

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: بنك الجزائر، التقارير السنوية 2018-2021.

III .5 - البرنامج الخاص لإعادة التمويل: تم اطلاق البرنامج الخاص لإعادة التمويل كدعم لبرنامج إنعاش الاقتصاد الوطني ابتداء من تاريخ 01 جويلية 2021، وبحسب النظام 21-02 الصادر بتاريخ 10 جوان 2021 المتعلق بالبرنامج الخاص بإعادة التمويل؛ فهو يمثل عمليات تنازل مؤقت عن تدفقات السيولة من طرف بنك الجزائر لصالح إعادة تمويل البنوك العمومية وذلك وفقا للآتي:(FMI, DEC 2021)

- تتم العملية في مقابل ضمانات ممثلة في سندات الخزينة التي تصدرها الخزينة العمومية في إطار إعادة شراء القروض المجمعة للمؤسسات العمومية في محافظ البنوك العمومية؛ والتي تتراوح آجال استحقاقها بين 10-15 سنة ومعدلات فائدة تتراوح بين 2.75% - 03%.
- يمتد البرنامج لمدة سنة واحدة قابلة للتجديد مرتين، وسقف تمويلي محدد ب 2100 مليار دج ؛
- تتم عمليات إعادة التمويل وفقا لمعدل الفائدة التوجيهي الذي يحدد قيمته بنك الجزائر دوريا؛
- بالاتفاق مع وزارة المالية؛ تلتزم البنوك العمومية باستثمار 60% - 80% من قيمة السيولة المحصل عليها في إطار البرنامج الخاص لإعادة التمويل في سندات الخزينة العمومية ذات آجال استحقاق تتراوح بين 10-15 سنة ومعدلات فائدة تتراوح بين 5.38% - 5.71%.

تمت عمليات البرنامج وفق 5 تدفقات للسيولة خلال الفترة من جويلية 2021 حتى جوان 2022 بالقيمة الإجمالية المحددة 2100 مليار دج، والشكل البياني يوضح ذلك:

الشكل رقم04 : تدفقات السيولة في البرنامج الخاص لإعادة التمويل 2017 - 2022

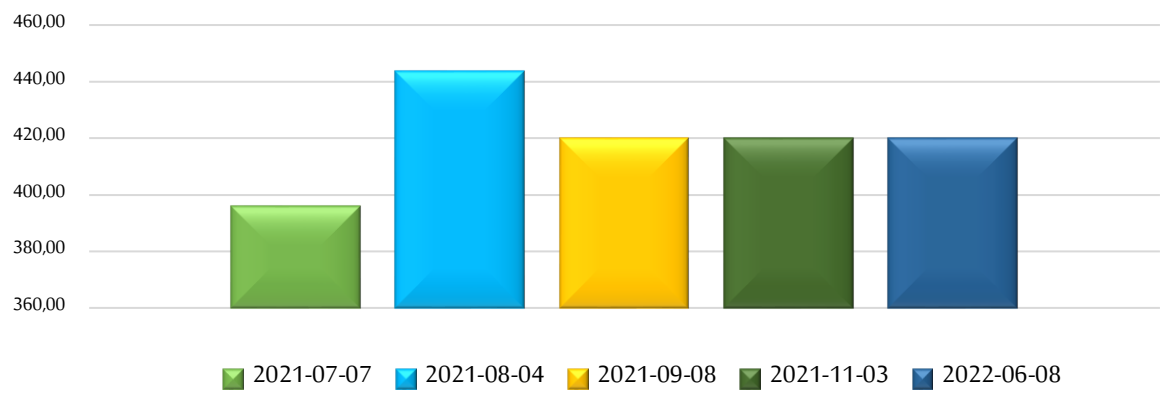

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على: بنك الجزائر، الاتجاهات النقدية والمالية للأشهر 9 الأولى من عام 2022، ص.28.

حتى نوفمبر 2022 تظهر بيانات بنك الجزائر أنه تم تسديد 467.187 مليار دج من قيمة البرنامج التمويلي، مما يعني أنه تم التجديد لسنة ثانية على الأقل للمتبقى من المبلغ الإجمالي. (بنك الجزائر، نوفمبر 2022).

من خلال ما سبق؛ يمكن القول أن البرنامج الخاص لإعادة التمويل:

- هو برنامج مخصص لتعبئة موارد مالية إضافية عن طريق تمويل نقدي من بنك الجزائر إلى الخزينة العمومية بطريقة غير مباشرة؛ بحيث تتم العملية في السوق النقدية وليس السوق الأولية للإصدار كما في حالة التمويل غير التقليدي،
- إن إدماج المصارف العمومية في آلية البرنامج؛ وإن سمح لها بأن تستفيد من عمليات إعادة التمويل من بنك الجزائر؛ إلا أن الاتفاق المسبق بتوظيف الجزء الأكبر منها في شكل سندات دين عمومية وبمعدل فائدة أدنى من المعدل السوقي وبقيمة حقيقية سالبة، يفهم بأنها كانت وسيلة لتمويل الخزينة العمومية بالغلاف المالي المطلوب وبتكلفة متدنية وليس لتوفير قروض للاقتصاد وبمعدلات فائدة سوقية.

يمكن القول أن الهندسة المالية للعملية تمت لتكون بديلا عن التمويل غير التقليدي لكن بنفس وسائله وأهدافه ونتائجه؛ فوجه الفرق بين آليتي التمويل غير التقليدي والبرنامج الخاص لإعادة التمويل، هو تدخل البنوك العمومية لتكون واسطة بين بنك الجزائر والخزينة العمومية، وترتب على ذلك أن بنك الجزائر يعيد تمويل البنوك العمومية في مقابل سندات الخزينة التي أصدرت في مقابل الدين العمومي، بشرط أن توظف البنوك العمومية ما حصلت عليه من بنك الجزائر من سيولة في شراء سندات دين من الخزينة العمومية وبمعدل فائدة أدنى من المعدل السوقي !

IV – الدراسة التحليلية وتقييم الآثار:

1.IV – حجم الموارد المالية المعبأة من بنك الجزائر للخزينة العمومية: برز الدور الجديد لبنك الجزائر في تعبئة الموارد المالية للخزينة العمومية ابتداء من سنة 2016 ويستمر لما بعد سنة 2022، حيث شكلت مصدرا رئيسا لإيرادات الميزانية العامة ولتغطية العجز العام. ويمكن تلخيص تطور حجم تمويل بنك الجزائر بمختلف آلياته للخزينة العمومية في الجدول الآتي:

الشكل رقم 05: تطور تعبئة الموارد المالية للخزينة العمومية من بنك الجزائر 2016 - 2022

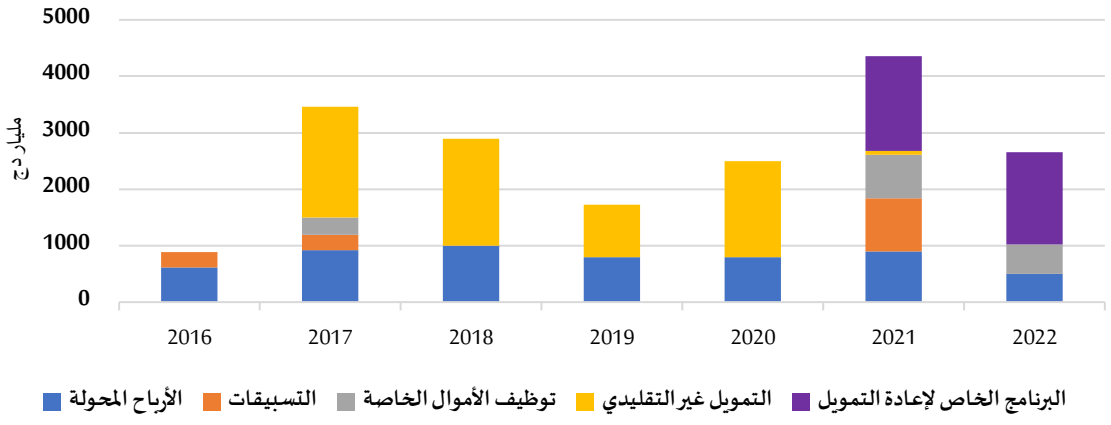

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات الواردة سابقا ضمن البحث.

من خلال الشكل البياني السابق؛ يمكن تسجيل الآتي:

- ابتداء من سنة 2016؛ أصبح لبنك الجزائر دورا جديد ممثلا في توفير الموارد المالية اللازمة لتمويل وتغطية العجز العام للخزينة العمومية؛
- بلغ إجمالي التمويلات التي تحصلت عليها الخزينة العمومية مباشرة أو غير مباشرة من بنك الجزائر خلال الفترة 2016-2022 قيمة 20260.41 مليار دج منها 5533 مليار دج أرباح بنك الجزائر المحولة؛ بلغ المتوسط السنوي للفترة 2016-2022 لمساهمة بنك الجزائر في تعبئة الموارد المالية للخزينة العمومية وتمويل العجز العام 2894.34 مليار دج، وهي قيمة تجاوزت متوسط مساهمة الجباية البترولية لنفس الفترة المقدرة بـ 2502 مليار دج ومتوسط مساهمة الجباية العادية لنفس الفترة بـ 2568 مليار دج، كما تجاوزها في سنوات 2017 و 2018 و2021، ما يعني أن بنك الجزائر أصبح المصدر الرئيس لتعبئة الموارد المالية وتغطية العجز العام للخزينة العمومية، وهو ما يوضحه الشكل الآتي:

الشكل رقم 06 : المصادر الأساسية لتمويل الميزانية العمومية في الجزائر 2016 - 2022

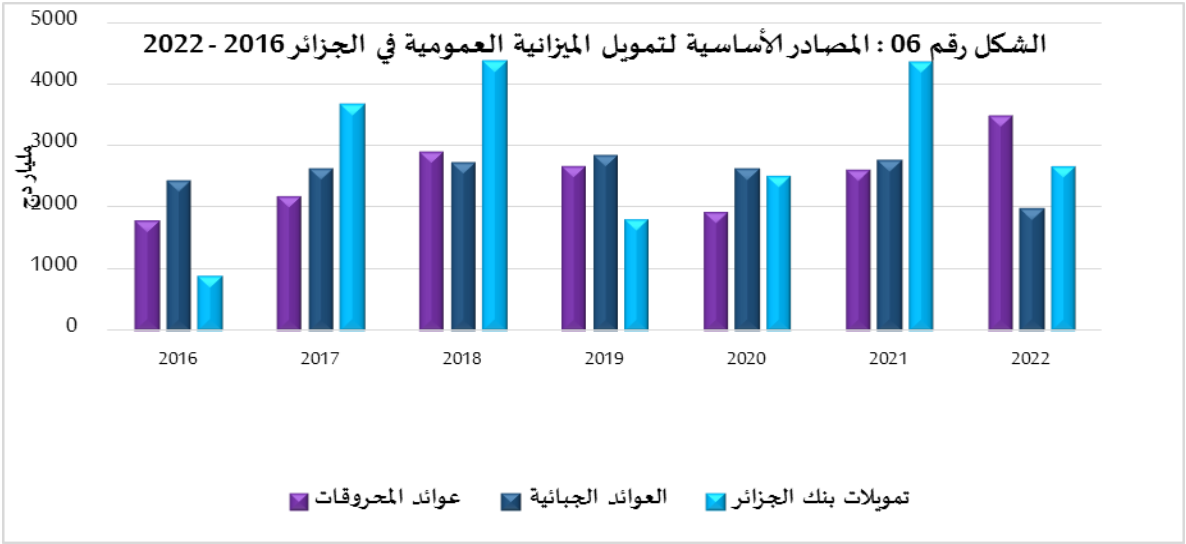

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على قوانين المالية 2016-2022

- تتنوع مساهمة بنك الجزائر في تمويل الخزينة العمومية بين تمويلات نهائية غير مسترجعة ممثلة في الأرباح المُحوّلة، وتمويلات طويلة الأجل ممثلة في التمويل غير التقليدي، وقروض قصيرة ومتوسطة الأجل ممثلة في التسبيقات والبرنامج الخاص لإعادة التمويل؛ إضافة لتوظيفات الأموال الخاصة غير المحددة الفترة، والموجهة أساسا لتمويل العجز العام؛
- تم اعتماد البرنامج الخاص لإعادة التمويل مباشرة بعد الاستهلاك الكلي لقيمة التمويل غير التقليدي؛ ما يعني أن الدور الجديد لبنك الجزائر في تمويل العجز العام ليس حلا استثنائيا لفترة استثنائية (أزمة انخفاض أسعار البترول وأزمة جائحة كورونا)، وإنما يمكن أن يكون مصدرا دائما للتمويل بالنسبة للخزينة العمومية؛ حيث تجاوز رصيد تمويلات بنك الجزائر للخزينة العمومية بنهاية نوفمبر 2022 قيمة 8000 مليار دج. (الوضعية الشهرية لبنك الجزائر، نوفمبر 2022) (بنك الجزائر، نوفمبر 2022).

2.IV- تحليل تأثير الدور الجديد لبنك الجزائر على استقلاليته:

مثل مفهوم استقلالية البنوك المركزية قضية مهمة في مختلف الأنظمة المالية والنقدية في العالم؛ وربطت الكثير من الدراسات درجة استقلالية البنوك المركزية بالقدرة على التحكم في معدلات التضخم، وهو ما دفع بالمشرعين إلى تضمين معايير الاستقلالية ضمن قوانين النقد والقرض وذلك بهدف تمكين البنك المركزي من تحقيق أهدافه بعيدا عن ضغوطات الجهاز التنفيذي؛ وخاصة ما تعلق بتمويل العجز العام. (يحياوي، 2017، الصفحات 58-59)

بيد أن القانون 17-10 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض أنهى سلطة بنك الجزائر في التحكم في الإصدار النقدي لفترة 05 سنوات؛ وحوّله لممول مباشر للخزينة العمومية في صورة تعيد للأذهان حالة البنك المركزي الجزائري قبل الإصلاح النقدي لسنة 1990.

لقد أسهم الدور الجديد لبنك الجزائر في تأثير سلبي على استقلاليته؛ وذلك من خلال:

- اعتماد القانون 17-10 المتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض بمبادرة حكومية وموافقة أغلبية برلمانية محسوبة على الجهاز التنفيذي؛ برغم رفض من مجلس النقد القرض الممثل للسلطة النقدية في بنك الجزائر لاعتماد عمليات التيسير الكمي في تمويل العجز العام، والتي كان من تداعياتها إقالة محافظ بنك الجزائر بتاريخ 31 ماي 2016.(Boucekkine & Meddahi, 2019) ؛
- اعتماد تعديل المادة 45 مكرر دون أي تسقيف لعملية التمويل النقدي من بنك الجزائر للخزينة العمومية أو ربطها بمؤشرات نقدية أو مالية؛ ما يعني فقدان كلي لسيطرة بنك الجزائر على الإصدار النقدي؛ بالرغم أنه كان متاحا تعديل المادة 46 التي تتيح طلب الخزينة العمومية لتسبيقات من بنك

الجزائر بزيادة سقف المكشوفات على الحساب وتمديد آجال التسديد؛ حتى تبقى محددة ومضبوطة.

- عند نهاية العمل بالتمويل التقليدي جانفي 2019 لم يتم توظيف إلا ما قيمته 3124.2 مليار دج أي 47.7% من إجمالي الإصدار النقدي المقدر 6556.2 مليار دج؛ بحيث بقي في الحساب الدائن للخزينة العمومية 945.1 مليار دج، ولم يستثمر الصندوق الوطني للاستثمار ما قيمته 656.7 مليار دج؛(Banque D Algerie, fev 2019) ؛ وهي صورة واضحة عن أن بنك الجزائر فقد السيطرة على الإصدار النقدي بحيث تم تغطية كل الإصدار من سندات الخزينة العمومية برغم عدم قدرة هذه الأخيرة على استخدام كل الغلاف المالي المقدم من بنك الجزائر؛
- التأثير السلبي المحتمل على ميزانية بنك الجزائر بفعل زيادة التمويلات المخصصة للخزينة العمومية؛ وخاصة المرتبطة بالأموال الخاصة للبنك من عناصر محاسبية وأرباح؛ حيث أدى التوسع في تحويل مبالغ معتبرة من الأرباح السنوية للخزينة العمومية لتراجع مهم في الأموال الخاصة لبنك الجزائر، والشكل البياني الآتي يوضح ذلك:

الشكل رقم 07: تطور إجمالي الأموال الخاصة لبنك الجزائر 2016-2022

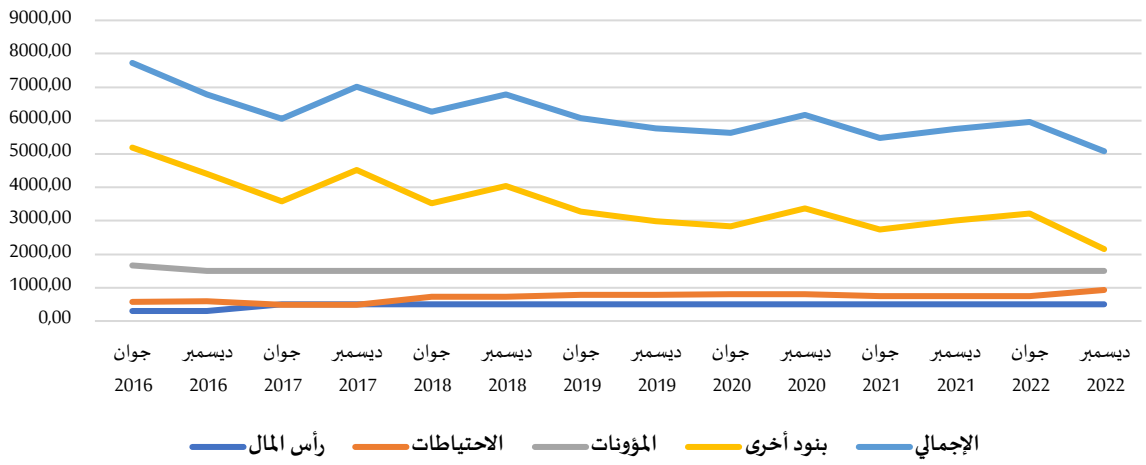

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بنك الجزائر، الوضعية الشهرية جوان 2016- نوفمبر 2022.

حيث انخفض إجمالي الأموال الخاصة من 8000 مليار دج بداية سنة 2016 ليصل إلى 5000 مليار دج نهاية سنة 2022؛ علما أنه حول في نفس الفترة 5500 مليار دج من الأرباح للخزينة العمومية؛ إضافة لتراجع قيمة أرباح الصرف التي كانت محققة بفضل التخفيض المستمر لسعر صرف الدينار والذي شهد ارتفاعا عكسيا بداية من الثلث الثاني من سنة 2022 ما يحرم بنك الجزائر من رصيد معتبر من الأرباح والتي ظهرت نتائجها بتراجع ربحية البنك إلى 502.8 مليار دج سنة 2022 من 900.4 مليار دج سنة 2021. (بنك الجزائر، وضعية 9 أشهر الأولى 2022).

- إن تعديل المادة 28 من الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض؛ والتي عدّلت في طريقة حساب الأرباح وتوزيع الأموال الخاصة لبنك الجزائر من خلال تسقيف الأحتياطات والمؤونات؛ قد قيدت قدرة بنك الجزائر في إدارة الأموال الخاصة؛ وأحالت تغطية خسائره للخزينة العمومية؛ علما أن الوضعية التي تمر بها الخزينة منذ 6 سنوات توضح أن الخزينة العمومية هي التي تلجأ لبنك الجزائر وليس العكس؛ فكيف لما تتحقق الخسائر في البنك يلجأ للخزينة العاجزة أساسا؛ إن هدف التعديل كان تعظيم الأرباح المحولة للخزينة العمومية من بنك الجزائر؛ إضافة أنه يمس باستقلالية بنك الجزائر ويتعارض مع المادة 09 من الأمر 03-11 التي تنص على أنه مستقل ماليا؛ هذه الاستقلالية المالية هي التي تجعله بعيدا عن ضغوطات الجهاز التنفيذي فمن يرتهن في تمويل خسائره للخزينة العمومية كيف يمتنع عن تمويل نقدي لخسائرها؟

3.IV- تحليل تأثير الدور الجديد لبنك الجزائر على السياسة النقدية :

إن الملاحظ على السياسة النقدية لبنك الجزائر في الفترة من 2014-2017 أنها كانت سياسة توسعية؛ هدف من خلالها إلى ضخ كميات معتبرة من السيولة كرد فعل على حال الانكماش الاقتصادي التي بدأ يعاني منها الاقتصاد الجزائر عقب الصدمة النفطية وتراجع السيولة المصرفية كانعكاس لذلك.

إلا أن هذه السياسة انعكست مباشرة مع بداية العمل بآلية التمويل النقدي نوفمبر 2017؛ حيث تحولت إجراءات بنك الجزائر من سياسة توسعية إلى سياسة متشددة؛ في صورة معاكسه لتوجه الحكومة التي لجأت إلى التمويل النقدي؛ وهي مفارقة مستعصية فمن جهة يقوم بنك الجزائر بإصدار نقدي لتمويل الخزينة العمومية وفي جانب ثاني يتخذ إجراءات عبر أداوت السياسة النقدية لامتصاص السيولة.

الشكل البياني الآتي يوضح تطور استخدام أدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر منذ 2013 وإلى غاية سنة 2022:

الشكل رقم 08: تطور استخدام أدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر 2013-2022

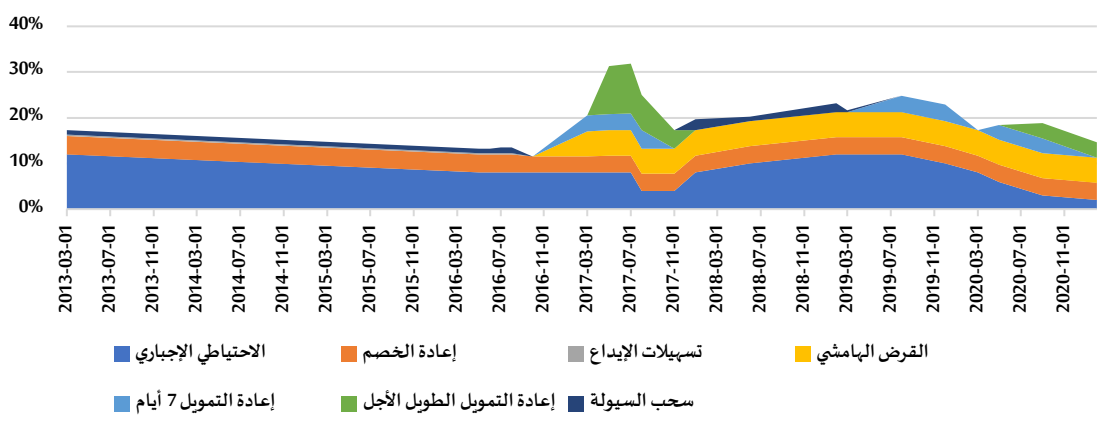

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على تعليمات السياسة النقدية الصادرة عن بنك الجزائر خلال الفترة 2013-2022.

من خلال التمثيل البياني السابق؛ يمكن تسجيل النقاط الآتية:

- اعتمد بنك الجزائر معدل مرتفع للاحتياطي الإجباري خلال الفترة 2013 حتى السداسي الأول 2016؛ حيث تميزت المرحلة بالسيولة المصرفية العالية كنتيجة تراكمية لحالة فائض السيولة الهيكلي الذي ميز النظام المصرفي منذ 2004؛
- إلا أنه ابتداء من 31 ماي 2016 شهد معدل الاحتياطي الإجباري خفضا ب 04 نقاط لمستوى 08% وهو علامة قوية على بداية تراجع سيولة المنظومة المصرفية كأحد تأثيرات الصدمة النفطية 2014، هذا الانخفاض الذي أسهم في توفير ما يقارب 300 مليار دج من السيولة للمصارف التجارية؛
- تزامن ذلك مع بداية العودة إلى عمليات إعادة التمويل عن طريق إعادة الخصم التي عرف معدلها انخفاضا لـ 3.75%؛ حيث سمح ذلك بعمليات ضخ سيولة بمتوسط شهري تجاوز 280 مليار دج؛
- أما عمليات السوق المفتوحة والتي بدأ استخدامها في عمليات إعادة التمويل بداية من مارس 2017 ساهمت في متوسط إعادة تمويل شهري قدره 382 مليار دج.
- ومع بداية الثلاثي الرابع من سنة 2017 قام بنك الجزائر بتخفيض ثاني في معدل الاحتياطي الإجباري ليصل إلى 04% من أجل تحرير مبلغ يتجاوز 355 مليار دج.

وهي إجراءات تؤكد السياسة النقدية التيسيرية لبنك الجزائر في أعقاب تراجع أسعار المحروقات وتراجع مستويات السيولة في الاقتصاد؛ والتي استمرت حتى بداية العمل ببرنامج التمويل غير التقليدي؛ حيث تحولت مباشرة إلى سياسة نقدية متشددة، وتم ترجمة ذلك من خلال:

- توقف عمليات السوق المفتوحة المتعلقة بعمليات إعادة التمويل؛ لتتحول إلى عمليات لسحب السيولة بمتوسط شهري 302 مليار دج طيلة 18 شهر ابتداء من جانفي 2018؛
- رفع معدل الاحتياطي الإجباري جانفي 2018 إلى 08% ثم إلى 10% في جوان 2018 ليصل إلى 12% ابتداء من نهاية فيفري 2019، بهدف تجميد 1300 مليار دج؛

- تمكن بنك الجزائر عن طريق آلية تسهيلات الايداع المجزية من امتصاص سيولة تجاوزت 180 مليار دج شهريا خلال الثلاثي الأول من سنة 2019.

هذه الإجراءات العكسية لسحب السيولة أدت لتجميد 1723 مليار دج بداية 2019 أي ما يقارب 30% من إجمالي برنامج التمويل التقليدي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني الآتي:

الشكل رقم 09: عمليات سحب السيولة من بنك الجزائر نوفمبر 2017- ديسمبر 2019

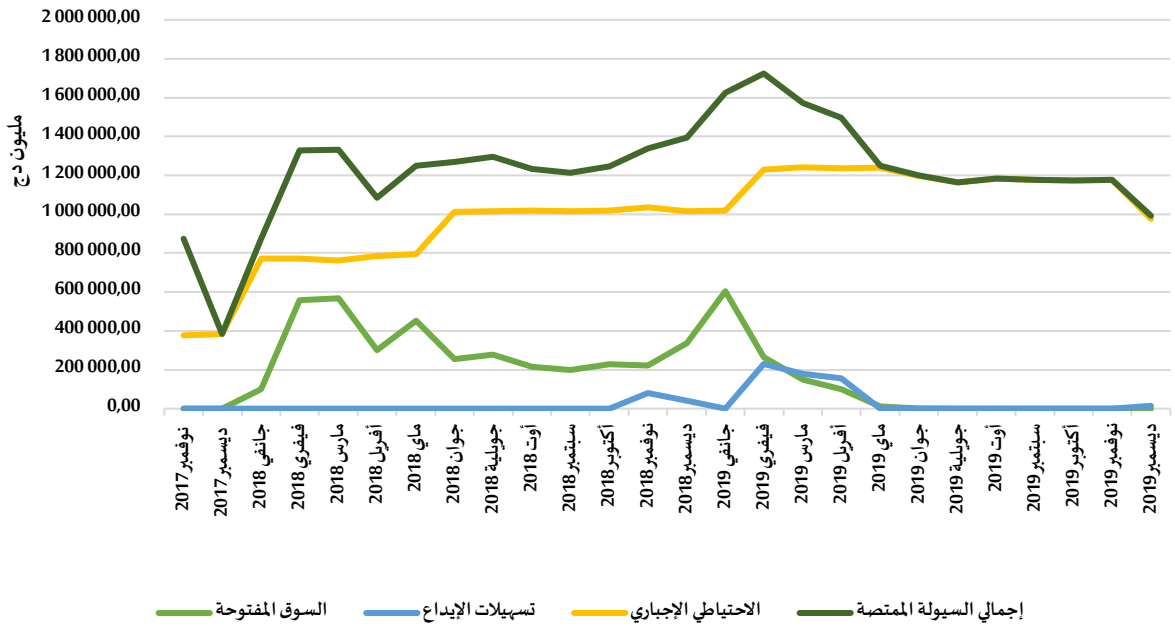

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات بنك الجزائر.

يستخلص من ذلك؛ أن القرار الذي ألزم بنك الجزائر بتمويل الخزينة العمومية كان يتنافي مع الوضع النقدي للاقتصاد الجزائري ما أدى ببنك الجزائر إلى تحويل السياسة النقدية من سياسة ميسّرة إلى متشدّدة، ما يعني أن أهداف السياسة المالية كانت متعارضة مع أهداف السياسة النقدية وهو ما يفسر معارضة بنك الجزائر للجوء للتمويل النقدي من طرف الخزينة العمومية بالنظر لتوفر إمكانيات مالية متاحة أخرى عبر السياستين المالية والنقدية، ناهيك عن حجم الموارد المالية التي قام بنك الجزائر بتعبئتها خلال سنتي 2016-2017.

V- الخاتمة والنتائج:

إن ارتهان الاقتصاد الجزائري لتغيرات أسعار المنتجات النفطية في الأسواق الدولية؛ وعدم القدرة على تحويله من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد إنتاجي برغم حجم الموارد المالية الكبيرة التي توفرت خلال مدة 15 سنة جراء ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، حوَّل السياسات المالية في الدولة إلى أدوات لإنفاق العوائد المالية دون التفكير في البدائل التي تُمكِّن من استدامة إيرادات الميزانية وتنويعها.

الأمر الذي وضع الميزانية العمومية مباشرة بعد تراجع أسعار المحروقات ابتداء من سنة 2014 في إشكالية عجز مالي تَحوَّل بسرعة إلى عجز هيكلي بنضوب صندوق ضبط الموارد بداية سنة 2017؛ ومع استمرار حجم الإنفاق العمومي والاجتماعي الكبير وعجز في توفير البديل التمويلي المناسب لتغطية العجز العام، برز بنك الجزائر بدور جديد قديم لتمويل الخزينة العمومية بموارد مالية منخفضة التكلفة ومتجددة الاستحقاق وسريعة التحقيق.

لقد أسهم بنك الجزائر في توفير موارد مالية للخزينة العمومية تتناسب مع تناقص عوائد الجباية البترولية وتتلاءم مع حاجيات الميزانية العمومية بعدة آليات وأساليب منها المستمدة من النص القانوني المنظم للنقد والقرض؛ وأخرى استلزمت قوانين جديدة وبعضها أدى لتغيير في أدوات السياسة النقدية لبنك الجزائر، غير أنها أدت لتراجع دوره في القيام بوظائفه التقليدية في التحكم في الإصدار النقدي وإدارة الوضعية النقدية للاقتصاد.

لقد كان للدور الجديد لبنك الجزائر في تعبئة الموارد المالية للخزينة العمومية نتائج مهمة ممثلة في:

- مثلت أرباح بنك الجزائر موردا ماليا مهما للخزينة العمومية خلال فترة 2016-2022؛ بلغت 5533. خلال7 سنوات بمتوسط سنوي يقدر ب 790 مليار دج (5.8 مليار دولار) أي ما يمثل 13% من إيرادات الميزانية سنويا، وبلغت قيما قياسية ب 1000 مليار دج سنة 2018؛

- وفر بنك الجزائر حزما تمويلية للخزينة العمومية في إطار ما يتيحه الأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض؛ من خلال المواد 46 و 53 المتعلقتين بالمكشوفات على الحساب وبتوظيف الأموال الخاصة؛ وتم ذلك خلال فترات متعددة وبقيم مالية تتراوح بين 300 مليار دج إلى 500 مليار دج؛
- مثل القانون 17-10 المعدل والمتمم للأمر 03-11 المتعلق بالنقد والقرض صورة واضحة لهيمنة الجهاز التنفيذي على مؤسسة بنك الجزائر؛ حيث تم تقليص سلطة بنك الجزائر على الإصدار النقدي وإدارته لشؤون النقدية في الدولة، وسمح بالتمويل النقدي المباشرة للخزينة العمومية؛
- إن حجم وعمليات الإصدار النقدي التي تمت في برنامج التمويل غير التقليدي مقارنة بفترات استهلاك الأغلفة المالية المترتبة عنها من الخزينة العمومية؛ تثبت عدم الانسجام بين الإصدار النقدي والحاجة التمويلية للخزينة العمومية؛ بحيث لم يستهلك إلا 47% من قيمة الإصدار النقدي في فترة 16 شهر قبل تجميد البرنامج؛
- يمثل البرنامج الخاص لإعادة التمويل؛ أسلوبا آخر للتمويل النقدي من بنك الجزائر للخزينة العمومية بوساطة البنوك العمومية؛ في صورة تؤكد عجز السياسة المالية للحكومة عن توفير بدائل مستدامة لتعويض انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولة، وتثبت استمرار الاعتماد على بنك الجزائر في تغطية العجز العام بعد 5 سنوات من اللجوء إليه وصعوبة تعويضه هو الآخر؛
- مثلت إجراءات السياسة النقدية التي مارسها بنك الجزائر في أعقاب اعتماد برنامج التمويل غير التقليدي أسلوبا دفاعيا قويا أدى لسحب كميات معتبرة من السيولة المتدفقة من بنك الجزائر في شكل تمويل نقدي للخزينة العمومية؛ وتأكيد إجرائي على معارضة بنك الجزائر للجوء للتمويل غير التقليدي.

المراجع:

1. Banque D Algerie. (fev 2019). *Point de situation sur le financement non conventionnel.* banque d algerie.
2. Boucekkine, R., & Meddahi, N. (2019, avril 17). Quelques commentaires sur le document de la Banque d'Algérie intitulé Point de situation sur le financement non conventionnel. alger, algerie. Récupéré sur https://nourmeddahi.github.io/El-Djazair/BM_Loukal_FINALE.pdf
3. FMI, DEC 2021, *Algeria 2021 article iv consultation*
4. les effets macroéconomiques du financement non conventionnel en algérie2022*Les Cahiers du Cread38*355-83
5. nour meddahi. (2017). *Planche à billets, finances publiques et réformes économiques.* alger: commision ad-hoc, gouvernement algerienne.

6. الأمر03- 11 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية، العدد 52، 2003.
7. الأمر10 - 04 المعدل والمتمم للقانون النقد والقرض. لجريدة الرسمية، العدد 50، 2010.
8. القانون 90 -10 المتعلق بالنقد والقرض. الجريدة الرسمية، العدد 16، 18 أفريل 1990.
9. المرسوم رقم 62-144 المتعلق بإنشاء البنك المركزي الجزائري .
10. بنك الجزائر، *التقرير السنوي 2021*
11. بنك الجزائر. (ماي 2017). *الوضعية الشهرية* .
12. بنك الجزائر. (نوفمبر 2022) . *الوضعية الشهرية*.
13. قانون المالية 2017.. الجريدة الرسمية رقم 77، 2016.
14. ليلى معمري؛ سميرة يحياوي. (جوان, 2017). أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية في محاربة التضخم مع الإشارة لحالة الجزائر. *مجلة التنمية والإستشراف للبحوث والدراسات*،.